

«إسمنت السبع» تطالب بترخيص لاستثمار مقلعها عشر سنوات

الدولية لإستثمار المقالع وتصنيع الإسمنت». وأشارت الشركة الى أنها توفر ما يفوق 700 فرصة عمل مباشرة وما يقارب 3500 وظيفة غير مباشرة على مساحة الوطن.

من جهة أخرى رأى عضو تكتل الجمهورية القوية النائب فادي سعد أن «أي قرار لاقفال شركتي إسمنت السبع وهولسيم في شكا والهرى سيضعنا أمام كارثة إجتماعية كبيرة نتيجة خسارة أكثر من 1200 موظف وعامل لمصدر رزقهم وعيش عائلاتهم بالإضافة الى إصابة الصناعة اللبنانية وقطاع انتاج الاسمنت إصابة بالغة لا بل قاتلة، مع ما لذلك من تأثير سلبي على قطاع البناء المتعثراً اصلاً على أمل تحفيزه لا خنقه».

بدوره لفت النائب والوزير السابق بطرس حرب، الى أنه «بلغني خبر موجه بأن شركة التراب الوطنية ستُغفل وستصرف عمّالها، لعدم قدرتها على متابعة الإنتاج، مما سيقطع مورد رزق مئات العائلات ويعرضها للجوع». وشدد على أن «المستغرب أن الحكومة، التي تتباهى بإنجازاتها، غائبة لم تتدخل لإيجاد الحلول الملائمة، تاركةً الفقراء لوحدهم في مواجهة مصيرهم».

أصدر المكتب الاعلامي لشركة التراب الوطنية «إسمنت السبع» بياناً توضيحياً، جاء فيه: «سنة 2015، استحصلت الشركة على موافقة المجلس الوطني للمقالع لاستثمار مقلعها للعامين 2016 - 2017، بعد مضي المدة المذكورة، أصبحت الشركة مرغمة على استثمار مقلعها ضمن مهل إدارية عشوائية لغاية العام 2019، حيث لم يسمح للشركة باستثمار مقلعها غير 236 يوماً. في العام 2019 لم يسمح للشركة بإستعمال مقلعها بتاتا، فعملية إنتاج الإسمنت تتطلب المواد الاولية الكلسية المتواجدة في المقلع والتي هي أساس الدورة الإنتاجية».

وتابعت الشركة في بيانها: «في هذا الإطار، وفي ظل استمرار التوقف القسري لعملية الإنتاج، قررت الشركة الطلب من عمالها التزام المنازل حتى إشعار آخر مع الإبقاء على عدد قليل منهم لتعبئة الإسمنت المتبقي وتسليمه حتى نفاد الكمية لديها. بعد خمسة أشهر من التوقف القسري عن الإنتاج، تمت الشركة أن تتوصل الى إطار يمنحها ترخيصاً لإستثمار مقلعها لمدة عشر سنوات، تحت إشراف وزارة البيئة ومراقبتها، تبعا لأحدث المواصفات